بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تعتبر فيه أن غياب العقوبات الدولية يشجع إسرائيل في تعميق نكبة الشعب الفلسطيني وارتكاب المزيد من جرائم الهدم والبناء الاستعماري*

٢٠٢٢/٦/٢٨

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات جرائم الهدم وتوزيع الإخطارات بالهدم المتواصلة بحق المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والتي طالت مؤخراً أكثر من ١٧منزلاً ومنشأة، في تجسيد لأبشع أشكال الاستعمار الإحلالي العنصري لأرض دولة فلسطين، وامتداد لحرب الاحتلال المفتوحة على الوجود الفلسطيني ومرتكزاته في أرض وطنه، كما تدين الوزارة بشدة إقدام المستوطنين على وضع مرافق للتنزه عند "خلة خضر" بالأغوار الشمالية بعد أن استولوا عليها وطرد الفلسطينيين منها، كما تدين الوزارة بشدة أيضاً اعتداء جيش الاحتلال والمستوطنين على موقع الخربه الأثري في تقوع وعلى منازل المواطنين في قرية يتما، واقتلاع عشرات الأشجار في طمون وقرية ابزيق. تؤكد الوزارة أن عمليات الهدم والبناء تلخص عقلية الاحتلال الاستعمارية ضد شعبنا منذ بداية القرن الماضي إلى يومنا هذا، وتذكرنا بجوهر نكبة الشعب الفلسطيني المستمرة حتى اليوم، بما يرافقها من جرائم تطهير عرقي فرضت على شعبنا اللجوء والتشرد في بقاع الأرض، حيث تواصل دولة الاحتلال اقتلاع ما يمكنها من إعداد للفلسطينيين ودفعهم للهجرة عن وطنهم من خلال تدمير وهدم مرتكزات وجودهم الإنساني والوطني في أرضهم، وفي ذات الوقت إحلال المستعمرين الغرباء مكانهم عبر الدفع بالمزيد من البناء الاستيطاني الجديد سواء ما يتعلق ببناء وحدات استيطانية جديدة أو تعميق المستعمرات القائمة، أو توسيع البؤر العشوائية وتكريسها كمستعمرات، أو بناء بؤر عشوائية جديدة في الأرض المصادرة بقوة الاحتلال وإرهاب المستوطنين حديثا، ولهذا الغرض تتعدد أشكال المصادرات وسرقة الأرض الفلسطينية وتخصيصها لصالح الاستيطان الاستعماري التوسعي، كما هو الحال فيما يسمى بالاستيطان الرعوي الذي يلتهم مساحات واسعة في الأغوار ومسافر يطا وغيرها، او قضم الأرض الفلسطينية بحجة تخصيصها لأغراض عسكرية وأمنية تستقر في النهاية لصالح الاستيطان والمستوطنين، وعادة ما تجري دولة الاحتلال بشكل متعمد ومدروس تدريباتها العسكرية في المناطق المستهدفة بالمصادرة والمحاذية بالتجمعات السكانية الفلسطينية في انتهاك صارخ للقانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جينيف والاتفاقيات الموقعة. تؤكد الوزارة أيضاً أن جرائم الهدم والبناء تعبر عن جوهر المشروع الصهيوني الاستعماري الذي يستهدف كامل فلسطين التاريخية وتهجير وطرد اصحابها الاصليين،

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps2862022

وتغيير معالمها الطبيعية والتاريخية والحضارية من خلال ارتكاب جرائم الاستيطان المتواصلة وإغراقها بملايين المستعمرين الغرباء، بما يؤدي إلى ضم الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تدريجياً، وإغلاق الباب أمام اية فرصة لتجسيد دولة فلسطين على الأرض بعاصمتها القدس الشرقية.

تحمّل الوزارة الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة المتطرف نفتالي بينت المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذه الجرائم المركبة ونتائجها الكارثية على ساحة الصراع وفرص حله بالطرق السياسية، خاصة وأن الأرقام تشير إلى تصعيد ملحوظ وكبير في عمليات الهدم والبناء الاستعمارية في ظل هذه الحكومة، وفي ظل مواقف دولية خجولة لا ترتقي لمستوى تلك الجرائم، وبقيت تراوح مكانها وتدور في فلك الاحتلال وسياساته العنصرية، ما دامت لم تترجم إلى افعال وإجراءات تضمن وقفها وتؤدي إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وما دامت أيضاً لا تقوى على إجبار إسرائيل لإنهاء احتلالها لأرض دولة فلسطين.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/